ثروة «علييف» المُخفَاة

في الحادي والثلاثين من أُكْتوبر عام ٢٠٠٣ وقف الرئيس الآذري المنتخب حديثا آنذاك «إلهام علييف» أمام منصة مليئة بالورود البيضاء؛ لمخاطبة الرؤساء ورؤساء الحُكُومَات ونحو ألفي ضيف جاءوا إلى قصر «ريسبابليكا» لحضور مراسم التنصيب. أقسم «علييف» حينها على نسخة من الدستور وأخرى من القرآن على خدمة شعبه. وفي تلك الليلة أضاءت الألعاب النارية سماء العاصمة باكو.

كَانَت الانتخابات التي جاءت بـ«علييف» رئيساً لأذربيجان مضمونة. فوالده «حيدر» هو الرئيس السابق للبلاد الَّذِي جلس على كرسي الحكم لعشر سنَوَات خلت، قبلها كَانَ ضابطاً في جهاز الاستخبارات الروسية (KGB). مراقبو الانتخابات قالوا إنَّ قوات الأمن الآذارية مارست الضرب والاعتقال بحق معارضين سياسيين، البلد المجاور لروسيا وإيران لديه سمعة ذائعة في قمع معارضيه بكل السبل.

لَمْ يكن تولي «علييف» مقاليد الحكم هو أهم الإنجازات التي قام بها عام ٢٠٠٣، بل إنَّه نجح في استخدام شبكة من الشَّرِكَات السرِّية في ملاذات ضريبية بعيدة مكّنت أسرته ومستشاريه وحلفاءه من الحُصُول على منازل باهظة الثمن في الخارج، علاوة على سيطرة أسرته على الصناعات المهمة في البلاد ومواردها الطبيعية، من بينها أحد أكبر مناجم الذهب.

كَانَ متوقعاً أن نجد تفاصيل جديدة حول إمبراطورية «عليف» في الخارج بَيْن طيات ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

الحكاية بدأت هكذا:

في منتصف عام ٢٠٠٣ (قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية) شرع وزير الضَّرَائِب الآذاري «فاضل محمدوف» في إنشاء شَرِكَة «أتا هولدينغ» التي أصبحت إحدى أكبر التكتلات الاقتِصَادِيّة في البلاد.

دعا «محمدوف»، الَّذِي تمتع بنفوذ مالي كبير، عَائِلَة الرئيس «عليف» للانضمام إليه، مما عزز شراكة تجارية وسِيَاسِيَّة محتملة ومفيدة.

حظيت تلك الشَّرِكَة باستثمارات كبيرة في قطاعات الخدمات المصرفية، والاتصالات، والبناء، والتعدين، والنَّفْط والغاز في أذربيجان. أحدث التقارير المَالِيَّة للشَرِكَة والصادر في عام ٢٠١٤ يشير إلى أنَّها تحتفظ بأصول تتجاوز قيمتها ٤٩٠ مليون دولار. هذا هو الجزء المُعلن، أمَّا ما جرى في السر فتكشفه ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

تُظهر الملفّات أن وزير الضَّرَائِب أنشأ شَرِكَة في بَنَمَا عن طريق «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تُسَمَّى «مجموعة إف.إم القابضة للإدارة»، وعينت الشَّرِكَة الْبَنَمِيَّة لها مجموعة من المُدِيرين المؤقتين ليكونوا واجهة يتخفى من ورائها «محمدوف».

بعد ذلك أنشأ «محمدوف» شَرِكَة «أوف شور» أخرى أسماها هذه المرة «يو إف يونيفيرس» مستغلاً قوانين الحفاظ على السرِّية التي تخضع لها المُؤَسَّسَات الموجودة في بَنَمَا، حَيْثُ يعاقب أي شخص يقوم بالكشف عن معلومات تتعلق بتلك المُؤَسَّسَات بالغرامة أو السجن.

بعد عامين من وصوله للحكم، أصبحت زوجته «مهريبان علييفا» أيقونة بارزة في عالم الموضة وعضواً بالبرلمان، وفوق ذلك اقترن اسم السيدة الأولى باسم وزير الضَّرَائِب، إذ جرى تعيينها مُديرًا لمؤسسة «يو إف يونيفرس» إلى جوار «محمدوف».

إحدى المُرَاسَلات التي جرت بَيْن موظفي «مُوسَاك فُونْسِيكَا» ومحامي الأسرة الحاكمة الآذرية عام ٢٠٠٥ تُشِيرُ إلى أن أحد أبناء الرئيس «حيدر علييف» ويبلغ من العمر ست سنَوَات، ويرمز إليه في الملفّات بـ«A١» قد استفاد من ٢٠ في المائة من عائدات المؤسسة.

كما قالت الرِسَالَة إن ابنتي الرئيس، «ليلى» (١٩ عامًا) و«أرزو» (١٧ عامًا) تملك كُلَّ منهما على ١٥ في المائة من المؤسسة، فيما يمتلك نجل «محمدوف» على ٣٠ في المائة. إلى جوار هؤلاء كَانَ ثَمَّة مَسْؤُولون آخرون في الضَّرَائِب يملكون حصصاً أصغر، وكذلك رئيس «أتا هولدينغ»، الشَّرِكَة الكبرى في أذربيجان.

السرِّية هنا كَانَت على ثلاثة مستويات: المستوى الأَوَّل هو مؤسسة «يو إف يونيفيرس» التي تولت الإدارة، المستوى الثَّاني هو مؤسسة «إف إم للإدارة»، وهي الشَّرِكَة التي أنشأها «محمدوف» في بَنَمَا؛ لتتملك أسهماً في شَرِكَة مقرها المُمْلَكَة المُتَّحِدَة اسمها «شَرِكَة الإدارة المَالِيَّة القابضة المحدودة»، والتي اعتبرت المستوى الثَّالث في السرِّية.، ما جَعَل الخيوط المتشابكة تتضح أمامنا هو ما كشفت عنه الوَثَائِق أن الشَّرِكَة الأخيرة تمتلك ٥١ في المائة من أسهم «أتا هولدينغ» في أذربيجان.

ورغم أن «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تلقت مئات الدولارات في هيئة رسوم إدارية؛ نظير تَأْسِيس تلك الشَّرِكَات السرِّية لصالح بنات الرئيس

«علييف» وابنه ذي السنَوَات الست، وغَيْرهم من أبرز الشخصيات الآذرية، إلا أنَّه لَمْ يتضح متى تَمَّ التخطيط لوضع هذا التسلسل المعقد من (طبقات السرِّية).

في يناير/ كَانَون الثّاني ٢٠٠٧ أغلقت «مؤسسة يو إف يونيفيرس»، وفي فبراير/ شباط ٢٠١٤ (بعد أشهر من أداء الرئيس «علييف» اليمين لولايته الثَّالثة)، بدأ محام في لندن إجراءات إعادة تشغيل المؤسسة، والحال نفسه مع «مجموعة إف إم القابضة». بالطبع أسعدت تلك الخطوة «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، التي تلقت أتعاباً قيمتها ٩ آلاف دولار أمريكي.

على الرغم من الانتقادات العالمية للسلطوية المتزايدة في أذربيجان، إلا أن نظام «علييف» ظلّ صديقاً للإدارات الأَمْرِيكيَّة المتعاقبة، تَلَقّى دَعْمًا بمئات الملايين من الدولارات، أنفق بعضها على تدريبات عسكرية وأمنية. كما تُعدّ الحكومة الآذرية من أكبر مشتري النفوذ في واشنطن؛ إذ أنفقت مع جماعات الضغط ٤ ملايين دولار على الأقل عام ٢٠١٤ فَقَط من أجل تلميع صورة النظام الحاكم، وجاءت بأعضاء من الكونغرس الأمريكي في زيارات تحملت نفقاتها إلى أذربيجان، مُهدية إياهم أوشحة الحرير ومجموعات الشاي من الكريستال وقطع السجاد.

السفير الأمريكي السابق لَدَى أذربيجان «ريتشارد كاوزلاريش» وصف أهمية أذربيجان للولايات المُتَّحِدَة بأن لديها وفرة في مجال الطاقة، وبالتالي كَانَت شريكاً مهماً لإمداد القوات الأَمْرِيكيَّة باحتياجاتها في أفغانستان، إضافة إلى دورها المحتمل في الحرب ضد ما يسمى تنظيم الدَّوْلَة الإسلامية (داعش)، كُلّ هذا يجَعَل الوِلايَات المُتَّحِدَة تتردد في توجيه أي انتقادات لنظام علييفا».

ويرى «كوزلاريش» الَّذِي كَانَ سفيراً لواشنطن في باكو خلال الفترة ما بَيْن ١٩٩٤-١٩٩٧ أن أذربيجان تقع في بيئة (جيوسِيَاسِيَّة)[٥١] غَيْر مستقرة على الإطلاق؛ حَيْثُ تحدّها روسيا وإيران، ما يجعلها من الدول الأكثر تفرداً في المنطقة.

لم يكن ما حملته الملفّات المُسربة من داخل «مُوسَاك فُونْسِيكَا» هو أول ما يربط بَيْن عَائِلَة «علييف» وشَرِكَات «الأوف شور»، ففي عام ٢٠١٣ نشر الاتحاد الدُوَلِي للصحافيين الاستقصائيين تحقيقاً يكشف فيه عن امتلاك «علييف» وزوجته وبناته عِدَّة شَرِكَات «أوف شور» في ملاذات ضريبية آمنة، غَيْر أَنَّنَا الآن صرنا نعرف المَزيد عن تلك الشَّرِكَات وشَرِكَات جديدة تكشف عنها «وَثَائِق بَنَمَا»، خَاصَّة الشَّرِكَات المملوكة لابنتيه «ليلى» و«أرزو».

تُظهر الوَثَائِق أَنَّ الشقيقتين (ليلى وأرزو علييف) تملكَانَ شركتي «أوف شور» (بشَكلٍ سري) في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، ولَمْ يتضح من الملفّات الغرض من الشَّرِكَة الأولى، لكن تبين أن الثَّانية أُسست في يناير/ كَانَون الثّاني ٢٠١٥؛ من أجل امتلاك عقار في بريطانِيا بقيمة تجاوزت مليون دولار أمريكي.

كما تظهر الشقيقة الكبرى لـ«علييف» (سيفيل) في الملفّات باعتبارها مَالِكة لشَرِكَة أخرى في جُزُر الْعَذْرَاء البريطانِيَّة، ولَمْ يتضح أيضًا من الملفّات فيما كَانَت تستخدم تلك الشَّرِكَة، غَيْر أن «سيفيل علييفا» سجلت

(٥١) الجيوسياسية Geopolitics: مصطلح صاغه لأول مرة العالم السويدي «كجلين» للدلالة على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة، بعد ذلك اتخذ معاني مختلفة، وهو يشير تقليديًا إلى الروابط والعلاقات السببية بين السلطة السياسية والحيز الجغرافي، في شروط محددة. وغالبًا ما يُنظر له على أنه مجموعة من معايير الفكر الاستراتيجي والصفات المحددة على أساس الأهمية النسبية للقوة البرية والقوة البحرية في تاريخ العالم.

عنوانها في أوراق تَأْسِيس الشَّرِكَة على منزل في أحَد الأحياء غرب لندن، يصل متوسط أسعار المنازل هناك إلى نحو ٩ ملايين دولار أمريكي.

تكشف سجلات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أن «العَائِلَة الحاكمة» أحكمت قبضتها بشَكلٍ سِرِّيّ على منجم ذهب، وهذا يجَعَل حصة الذهب المعروف أنَّها بحوزتهم ضئيلة جِدًا مقارنة بهذا الكنز.

في عام ٢٠٠٦ منحت الحكومة الآذرية رخص التنقيب عن المعادن في غرب البلاد لتحالف يضم مجموعة من الشَّرِكَات، بموجب الاتفاق يحتفظ التحالف بنسبة ٧٠ في المائة من أرباح المناجم، بينما تحصل الحكومة على ٣٠ في المائة المتبقية، ويسري هذا التَعَاقُد لمدة ٣٠ عامًا. كَانَ هذا التَعَاقُد محل انتقاد واسع من قبل المعارضة؛ نظرًا لغياب الشَفَافِيَّة عن تفاصيل هذه الصَفْقَة.

وفي عام ٢٠١٢ كشفت الزميلة «خديجة إسماعيلوفا»[٥٢]، أنَّ إحدى شَرِكَات التحالف الأربعة وهي شَرِكَة «غلوبكس إنترناشونال»، كَانَت مملوكة لثلاث شَرِكَات «أوف شور» بنمية، أمَّا مِلْكِيَّة الشَّرِكَات الثلاث فهي لبنات الرئيس «علييف» ورجل أعْمَال سُوِيسْرِيّ يُدعىَ «ميستيلان» وهو صديق للأسرة الحاكمة.

وجاءت ملفّات «مُوسَاك فُونْسِيكَا» لتكشف عن الباقي؛ إذ ظهرت معلومات جديدة حول أهم شَرِكَة في هذا التحالف، والتي تستحوذ على ٤٥ في المائة من حصة التحالف، وهي شَرِكَة «لوندكس ريسورسز» التي

(٥٢) مشروع مكافحة الجريمة المُنَظَّمة والفساد (OCCRP)، وهو عِبَارَة عَنْ شبكة (غَيْر ربحية) من المحققين الصَّحفِيّين تركز عملها على أُورُوبَّا الشَّرْقية وآسيا الوسطى.

تأسست في بَنَما عام ٢٠٠٥.

تُظهر الملفّات أنَّ الشَّرِكَات الْبَنَمِيَّة الثلاث المملوكة لبنات الرئيس «علييف» اللّاتي تقاسمن السيطرة على شَرِكَة «غلوبكس إنترناشونال» قد أصبحن شريكات في شَرِكَة «لوندكس»، أمَّا شركتهن التي تملكنها من وراء ستار «غلوبكس إنترناشونال» فقد استحوذت على ١١ في المائة من حصة التحالف في منجم الذهب.

DIRECTOR RESOLUTIONS

OF

LONDEX RESOURCES S.A.

(the "COMPANY")

The undersigned, being the Directors of a Panama Company existing under the laws of Panama, acting in such capacity and on that behalf, do hereby adopt the following resolution:

RESOLVED:

1. That pursuant to the declaration of the sole shareholder dated April 14th 2008, share certificate number 2 representing 100 shares issued to Oxnard Management Inc. has been returned and is hereby cancelled with immediate effect.

2. That three share certificates be issued as follows and that issuance be entered into the share register of the Company:

Certificate No. 3	Lynden Management Group Inc.	33.33 Shares
Certificate No. 4	Arblos Management Corp.	33.33 Shares
Certificate No. 5	Hising Management SA	33.34 Shares

Adopted and signed this 14th Day of April 2008.

Executed by the Directors of
LONDEX RESOURCES SA

Tagiva Management Ltd. – Director
Authorised Signatory

Tagiva Services Ltd. – Director
Authorised Signatory

Denman Management Ltd. – Director
Authorised Signatory

هذه الوثيقة تكشف تقاسم الشركات الثلاث المملوكة لبنات الرئيس علييف ملكية شركة لوندكس

كَانَت سيطرة الثلاثي على موارد «لوندكس» تعني أن أسرة الرئيس «علييف» والدائرة الداخلية تسيطر على الحصة الأَكْبَر وهي ٥٦ في المائة من التحالف.. عَائِلَة «علييف» تنام فوق منجم من الذهب.

في يناير/ كَانَون الثّاني ٢٠١٦ احتجّ عمال المناجم أمام البرلمان الآذري منددين بعدم دفع شَرِكَة «لُونِدكس» أجورهم المُستحقة منذ عام ٢٠١٤، عندما أغلق المنجم بشَكلٍ مُفَاجِئ.

«كُومشُود ألاَسجِيرلِي» أحد المحتجين، عمره ٤٢ عامًا كَانَ يعمل جيولوجيا في المنجم، قَال لنا إنَّ هناك أكثَر من ٢٠٠ عامل لا يمكنهم الحُصُول على رواتبهم، وإنَّه لَمْ يتقاض أجرًا مستحقًا له لمدة عامين تقريبًا، ومؤكدًا: «الحكومة لا تفعل شيئًا لنا».

يقول «ألاسجيرلي» إنَّه أقام دعوى قَضَائِيَّة ضد شَرِكَة «لوندكس»، لكنه غَيْر متفائل، فقد أخفقت الشَّرِكَة والحكومة على حد سَوَاء حَتَّى الآن في تقديم المساعدة.. الجيولوجي المُعطل عن عمله كاد يقترب من إدراك حقيقة الموقف: «إنَّهم ليسوا ممتنعين فَقَط عن مساعدتنا، بل يتظاهرون أيضًا بأنَّهُم لا يعرفون شيئًا».